رأى فى تيسير تعليم النحو

للدكتور احمد عبد الستار الجواري

كان تيسير النحو — وهو قواعد اللغة العربية — موضع عناية ومحل اهتمام منذ زمن بعيد . ولعل رد ابن مضاء القرطبى على النحاة فى كتابة المعروف ، كان مبتدأ لجهود تلته ، أخذت منه وأضافت إليه ، بل قومت من منهجه وأوسعت من سبيله . وكان أهم تلك الجهود وأكثرها نفعا فى عصر الناس هذا : إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى رحمه الله .

ولقد ألفت فى وزارة المعارف المصرية أواخر الثلاثينيات لجنة لتيسير قواعد اللغة العربية ، رسمت للتيسير منهجاً لم يكد يكون موضع الرضا من أهل العربية يومئذ ، وجلهم شيوخ أجلاء بلغوا فى حرصهم على قواعد اللغة العربية والاستمساك بها حداً يقارب حد المبالغة والغلو ، فلم يكونوا يرتضون مساساً بها لئلا تتغير أو تتبدل مخافة أن يؤدى ذلك إلى عبث بقواعد اللغة ، يسلم إلى تفريط فى تراثها الغالى وفى قمته القرآن المجيد والحديث الشريف .

ولقد وجدت الدولة المصرية يومئذ أن المجمع هو أولى الناس بدرس هذا الأمر ، واقتراح ما يقرب قواعد اللغة العربية إلى فهم الجيل الحديث دون مساس بأصول اللغة وجوهرها . فصدر قرار من وزير المعارف فى ٦ / ٢ / ١٩٤١ هذا نصه :

« رغبة فى ضبط الكتابة العربية بحيث يمكن أن تقرأ فى غير تعرض للخطأ واللحن ، وفى تقريب قواعد اللغة العربية إلى فهم الجيل الحديث دون أن يكون فى ذلك مساس بجوهر اللغة وأصولها . . . . . قررنا أن يعهد إلى مجمع اللغة العربية بدرس ما من شأنه تيسير الكتابة العربية وقواعد النحو والصرف » .

ولقد اتصلت جهود المجمع فى هذا الميدان منذ البداية . وكان من أحدثها عهداً ندوته التى عقدها فى نطاق اتحاد المجامع العربية لدراسة موضوع تيسير النحو فى مدينة الجزائر العاصمة منذ بضعة أعوام .

(*) ألقى البحث فى الجلسة الثالثة من العيد الخمسينى .

ثم مشاركته الفاعلة فى ندوة عقدها مجمع اللغة العربية الأردنى لتقويم تدريس اللغة العربية .

إن جهود المجمع فى التيسير تمتاز بالأناة وتلتزم بأصول اللغة التزاماً يحمى تلك الجهود من احتمال الشطط .

لماذا التيسير ؟

أحسب أنه يدعونا إلى تيسير النحو وتيسير تعليمه داعيان : الأول تيسيره على أبناء العربية حتى يتقوم لسانهم وتستقيم أفكارهم وحتى يتم التواصل الفكرى بينهم فى دقة وفى إحكام . ومعلوم أن التقدم الفكرى ، فى شتى مناحيه وفروعه ، لا يمكن أن يكون إلا بتقدم أداة التفكير ووسيلة التعبير عن الأفكار والمشاعر وهى اللغة . ففيها البيان وفيها الإفصاح (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) .

الثانى : تيسير العربية على الذين يهمهم أن يتعلموها ويفهموا بها ويفهموا عنها ، ويتذوقوا أساليبها فى التعبير ويدركوا حقيقةما يراد بها من المعانى . أولئك هم أبناء الشعوب الإسلامية الذين يقدسون العربية ويفخرون بمعرفتها ويعتزون بها لأنها لغة القرآن والحديث ثم إن العربية بحكم طبيعتها فى الوضوح والسلاسة واستقامة العبارة وكراهة التعقيد ، لغة إنسانية عالمية تملك كل مقومات الذيوع والانتشار ، بين أمم وشعوب تجد فيها ما تفتقده فى غيرها من التصرف فى المعانى والاتساع للأفكارو المشاعر ، وتجدفى أنفسها الحاجة إلى استعمال لسان قريب جد قريب من الطبيعة الإنسانية والفطرة البشرية ، قابل لأن يكون وسيلة التفاهم والتواصل فى أوسع رقعة من هذه الأرض .

ومن المعلوم أن أغلب الشعوب الإسلامية تدخل دراسة اللغة العربية فى مناهج التدريس فى مراحل مبكرة من الدراسة ، بله المراحل المتقدمة فى الجامعات ومعاهد البحث . ذلك بأنها جزء من تراث تلك الشعوب ،بل إن لها فى حياتها الفكرية والشعورية مكانة لاتنكر وكثير من أهل العلم فى تلك الشعوب يستمدون مصطلحات العلوم من العربية ، لأنها أدنى إلى أذواقهم وأكثر ألفة لديهم .

ونعود إلى التأمل فى حاجتنا نحن إلى التيسير ،فنجد أن الذين ثقفوا من العلوم الحديثة وبرزوا فيها قل فيهم من كتب أبحاثه بلسانه العربى ، بل قل فيهم من يستطيع أن يعبر عما لديه من العلم بلغته العربية ، وهذا قد حرم جمهور الذين يتكلمو نها ويقرأون بها ولا يحسنون غيرها من الانتفاع بهذه الثقافة العلمية .

ما سبب ذلك ؟

لعل أهم الأسباب أن أولئك العلماء لايحسنون التعبير ولا التفكير بلغتهم العربية بل إنهم يفكرون ويبحثون . ويبتكرون — إذا ابتكروا — باللغات الغريبة ويجـدون ذلك أيسر عليهم أو ألصق بأفكارهم وتفكيرهم من استخدام لغة الأم التى تمس شغاف قلوبهم وتخالط مهجهم ومكونات أجسامهم وعقولهم .

ومثل هذا بل أشد من هـذا يقال فى تدريس العلوم الحديثة كالطـب والكيمياء والفيزياء والرياضيات وعلوم الأحياء ، وما يلقى الدارس والمدرس من عنت ورهق فى تلك الثنائية التى تفرض على كل منهما أن يفكر بلغة غير لغته فينفق من الجهد أضعافاً مضاعفة لو ادخر جانباً منها لا نتفع به فى الإتقان والإبداع والابتكار .

ثم إن هذه الفجوة بين اللسان والفكر تنعكس آثارها عـلى الحياة الاجتماعية بمعناها الواسع فتؤدى ، فى كثير من الأحيان إلى ما ندعوه سوء التفاهم بين الأفراد وبين الجماعات .

ذلك أنا لونظرنا إلى مناهـج المؤسسات الاجتماعية والسياسية نجدها فى الغالب متفقة الغايات متشابهة الوسائل فى ما يسطر على الورق وما تنـطق به الألسنة . ولكن الذى يكون عند الممارسة كثيراً ما يسلم إلى الخـلاف والشقاق ، بل إلى التناقض والاحتراب ، لأن كلا من أولئك لا يعنى ما يقول، أولا يحسن أن يعبر عمـا يعنيه وما يرمى إليه . وهذا ناشىء من الخـلل فى أداة التفكير ووسيلة التعبير وهى اللغة . ومرد هذا الخلل إلى اختلال قواعدها وعقم أساليب التعليم بها .

تيسير التعليم وتيسير عرض القواعد :

وقد كنت أقلب فى محاضر جلسات المجمع فوقفت على عبارة للدكتور طه حسـين عقب فيها على مناقشة مستفيضة فى موضوع أبواب الثلاثى قال فيها (رحمه الله) : نحن لا نستطيع إطلاقاً أن نبسط اللغة مهما كانت شاقةعسيرة ، ولكنا نملك تبسيط تعليمها فحسب .

وهذا حق لامراء فيه ، فإن اللغة صورة محكمة لفكر الأمة . وأصول اللغة وقواعدها قوام أسلوب التفكير وعماد بنيانها الفكرى والشعورى . ولغتنا العربية ، بما رعت من تراث فى الأدب وفى فنونه المختلفة ، بناء راسخ القواعـد متين الأركان ، قامت على تشييده وصقل حواشيه جهود أجيال ، حتى أكرمها الله بنزول الكتاب العزيز ، وأطلقها فى أرجاء هذه الأرض لغة الدين الحنيف والحضارة التى قامت بقيام الرسالة الإسلامية .

ولقد نهض لخدمة هذا اللسان العربى المبين أناس وقفوا عليها حياتهم وأنفقوا فى سبيلها جهدهم حتى أنشأوا علـــوم العربية على الصورة التى نعرفها اليوم ، ثم كان منهم ما يكون من الإنسان حين يغلو فى أمر من أمور الحياة ، يدفعه الحب الزائد والتعلق الشديد ، فلا يعود يتبين الوسيلة من الغاية ؛ وحين يمعن فى التدبر والتعمق فيتحول إلى ما يشبه التيه عن الغاية المطلوبة من البحث والدرس .

كان ذلك فى نحو العربية ، وهو فى أصله وفى حقيقته انتحاء كلام العرب واتباع سبيلهم فى التعبير وفى صوغ الكلام وتركيبه .

وكان ديدن تلك العصور التى دونت فيها علوم العربية يقضى بالتوسع فى التفريع والتقسيم ، والإفراط فى الاعتماد على المنطق الصورى والمبالغة فى التعليل وتعليل التعليل ، وتداخلت أنماط العلوم وأصناف المعرفة فتداخلت وسائل البحث وطرائقه حتى اختلطت تلك الطرائق بين تعليل نظرى مجرد لا يقـــوم على تجربة أو يستند إلى واقع وبين بحث لابـــد أن تكون أدلته وأسانيده ملموسة محسوسة مدركة .

ولعل أكثر علوم العربية حظًّا من هذا التداخل والاتساع والاختلاط كان النحو ، ذلك العلم الذى قال فيه قائلهم إنه « نضج واحترق » . وأصبح من شدة العناية به والمبالغة فى خدمته يكاد يضيع هدفه ويجهل غايته ويتبدل قوامـــه ويتغير شكله وينحرف عن موضوعه .

ولقد ورثناه على هـــذه الصورة ، ونحن ألا نستطيع ن نفرغ له كما كان يفرغ له أسلافنا ، بل إنه ليس من شأن الدرس واكتساب المعرفـــة ، التى اتسعت آفاقها فى زمننا هذا ، أن نفرغ لجانب منها كان قـــدماؤنا بل كثير من معاصرينا يدعـــونه علم الآلة ؛ أى الأداة التى يفهم بها الكلام ويقدر بها على إنشائه والتعبير به صحيحاً فصيحاً سهل الوصول إلى الآخرين .

ثم إن بُعد العهد بالكلام الفصيح وتغير السلائق قد زاد فى الحاجة إلى « نحو » قريب المنال ، بل أن يكون أقرب منالا ممـــا ورثنا من آثار أسلافنا فيه ، وهو فى الوقت نفسه أدنى إلى أفكار العصر وطرائق البحث والدرس فيه . حتى يجـــد الدارس له فى عقله صورة تخالط تفكيره ونماذج مداركه ، فلا يعود يتجرعه تجرع الدواء المر لا يسيغه الذوق ولا يرضاه .

وإن مما هو جدير أن يلتفت إليه ابتداء أن التيسير ليس فى حذف مسائل من النحو أو اختصارها أو تمهيد الوعر من مسالكه حسب ، ذلك جانب من جوانب التيسير وجزء من وظيفته ، ولعله ليس أهم تلك الجوانب ولا أولاها بالتقديم . وإنما الجانب الأهم والمقدم والأساس هو فقه النحو وفهم وظيفته على حقيقتها ، وتكوين المعلم الذى يستطيع أن يدرك ذلك ويتمثله فى ذهنه ، ثم يكون قادراً على إبلاغ هذا الطراز من المعرفة إلى الذين يقوم على تدريسهم .

أمثلة من مصاعب النحو :

من ذلك ما يعرف بعلل النحو ، وهى علل يتداخل بعضها فى بعض بل يأخذ بعضها بخناق بعض كما يقال .

والتعليل فى كل قضايا العلم وظواهره ومسائله أمر لامناص منه ولا مفر . ولكن بقدر لا يخرج عن حدود العلم ووسائله فى البحث وهى الملاحظة والتجربة واستخدام العقل فى استنباط القاعدة وإجرائها والقياس عليها . ولكن علة التعليل فى النحو آتية من تسلسل العلل وإمعانها فى القياس المنطقى المجرد الذى يسلم أحياناً إلى البعد عن الواقع المحسوس ، بل ينتهى أحياناً إلى مالا يقبله العقل . مثال ذلك الكلام على رفع الفاعل يقال :لم رفع ؟ فيجاب لأنه فى موضع الإسناد فيقال ولماذا يرفع ما يكون فى موضع الإسناد فيقال لأنه ثقيل والرفع ثقيل فاختير له .

أما العامل فقد بالغ الذين دعوا إلى إلغائه ، إذ العامل فى النحو إنما هو المعنى . فمعنى الإسناد، وهو الوقوع موقع المسند أو المسند إليه أو العمدة فى الكلام ، هو الذى يقتضى الرفع وهو إذن عامل الرفع . ولكن الذى ينبغى أن يستبعد ويطرح هو التماس العامل التماساً متكلفاً ، ولا سيما العامل اللفظى . ففى مثل قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله) يكون الاسم مرفوعاً لأنه فى موضع الإسناد إلى الفعل المذكور بعده . ولا قيمة لاحتجاج من يحتج بأن الفاعل لا يتقدم على الفعل . ولماذا لا يتقدم الفاعل ؟ يقولون لأنه سيكون مبتدأ . ولماذا يكون مبتدأ ؟ والمبتدأ هو المسند إليه فى الجملة الاسمية ، وهى فى الحقيقة ليست كل ما ابتدأ بالاسم بل إنها التى يخلو فيها المسند من معنى الزمن .

وقد يكون من أهم وسائل التيسير فى تعليم النحو العناية بالتفريق بين أنواع الجمل ولا سيما التفريق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، ولابد أن يقوم التفريق بينهما على

أساس صحيح مقبول ؛ كالاعتداد بمعنى الزمن، وجوده فى ما يقع مسنداً فى الجملة الفعلية، وعدم وجوده فى مسند الجملة الاسمية . ولا عبرة بالفارق الشكلى الذى يعدونه هو المائز بين الجملتين وهو تقدم المسند إليه فى الجملة الاسمية فيسمونه حينئذ المبتدأ .

دراسة التراكيب والأساليب :

ومما ينبغى أن يتجه إليه اهتمام دراسة الأساليب وأدواتها التى تسمى حروف المعانى دراسة متدرجة ، يقف بها الدارس — مثلماً يقف فى اللغات الحديثة — على التفريق بين الإثبات والنفى والاستفهام والتأكيد والنداء ، ويميز بين الخبر والإنشاء ونحو ذلك مما يعصمه من التخبط فى تأويلات النحاة وتعليلاتهم التى لا يقبلها العقل من مثل تفسيرهم لأسلوب النداء ونصب المنادى ، ودعواهم أن ذلك إنما يكون بتقدير فعل ، وأن حرف النداء يقوم مقام فعل تقديره أدعو أو أنادى .

وبذلك أيضاً يعلم مراتب النفى ومعانيه مع كل أداة من أدواته ، ويعرف ضروب الخبر وضروب الإنشاء ويميز بين معانيها .

إن انصراف العناية بالإعراب جعل دراسة حروف من حروف النفى والنهى والطلب وتعلق الكلام بعضه ببعض ، تكون كلها فى باب الجزم . فـ « لم ولما » حرفا نفى ولام الأمر للطلب و « لا » للنهى وهما لمعنى الإنشاء وأدوات الشرط تعلق الكلام بعضه ببعض .

وقد يقال إن دراسة معانى هذه الحروف بما تؤثر فى التراكيب من اختصاص علم آخر من علوم العربية هو علم المعانى وأقول : إنه علم معانى النحو فلا يجوز ولا يصح أن يجرد النحو من معانيه .

الاعراب ومعانيه :

ثم إن الإعراب ، وهو أصل من أصول النحو، قد أصبح هو الأصل الأول ، بل لقد انفرد بالنحو على وجه التقريب . وصار ما سواه من أصول النحو تابعاً له لايكاد يستقل بوظيفة من وظائفه . مثال ذلك تركيب الكلام وترتيب أجزائه تقديماً أو تأخيراً ، حذفاً أو إثباتاً . . .

فقد أحالها النحاة — غفر الله لهم — على علم المعانى ، فاستقل بها من دون نظر إلى علاقتها بالبحث النحوى ابتداء .

ولقد تحول البحث فى أحوال الإعراب عن جوهر الأمر وحقيقته فأصبح معنياً بالمظهر وبالشكل ، وأهمل فيه جانب المعنى .

بل أكرهت فيه أبواب على أن تلحق بما ليس من طبيعتها ولا من معناها . مثال ذلك ما يلاحظ فى باب الأسماء المجرورة. فقد ذهب النحاة إلى أن الجر علم الإضافة. وذلك يصح حقاً فى ما يعرف بالمضاف إليه ، وهم اسم ينسب إليه اسم آخر بقصد تخصيصه إن كان نكرة أو تعريفه إن كان معـــرفة . فلـــما وجدوا أن الأسماء التى تقع بعد حروف تصل بينها وبين الفعل أو شبهه صلة مفعولية ، لما وجدوها مجرورة ، قالوا فى الحروف إنها حروف الإضافة ، زاعمين أنها تضيف معانى الأفعال إلى الأسماء ، وهى إضافة أشبه بخرافة . إذ إنها حتى لو ارتضيت تسميتها حروف إضافة فهى إضافة لاتشابه إضافة اسمين أحدهما إلى الآخر ، فان تلك نسبة لهـــا معناها المألوف ، وهذه إضافة مفعول إلى فعله على هيئة خاصة يعيّنها معنى الحرف .

ومثل ذلك بل أكثر منه يمكن أن يقال فى باب الأسماء المنصوبة التى زعموا أن النصب فيها هو علم المفعولية .وليت شعرى أى مفعولية فى الحال والتمييز ؟ بل أى مفعولية فى خبر « كان » وهو خبر مسند ، أو فى اسم « إن » وهو مسند إليه كان فى أصله مبتدأ ؟

الاعراب بالتقدير :

وإن من أشد المشاق فى تعليم النحو ما يلقاه الدارس والمدرس معاً فى تقدير ما يقدرونه محذوفاً . وهو باب واسع لايكاد يعرف مبدؤه من منتهاه . فالفاعل يقدر والفعل يقدر ، ومتعلق الجار والمجرور يقدر وغير ذلك كثير مما يحذف فى الكلام ، فلا بد لإجراء الإعراب أن يقدر . ومنه ما هو واجب الحذف وهو أيضاً واجب التقدير — حتى إن هذا التقدير صار معياراً لقدرة المعرب النحوى وبراعته .

ولقد حاول بعض الأفاضل ممن تصدى لتيسير مسائل النحو أن يستغنوا عن الإعراب التقديرى بإسقاطه من مناهج الدراسة . وفى ذلك حقاً تيسير على الدارسين ولكن أولى بمن يتصدى لذلك أن يفقه أمر التقدير ويعرف حقيقته ، فهو فى حقيقته مما احترق فيه النحو — كما جاء فى مقالة مؤرخيه — حتى صار مما ينكر مظهره ويستنكر جوهره ، ولو أزيح هذا الذى تراكم من فوقه لبدا الأمر على غير هذه الصورة . ذلك أن التقدير عندهم قائم فى الأساس على وجود أجزاء فى الكلام بالضرورة ، كالفعل والفاعل والمبتدأ

والخبر ونحو ذلك من أركان الجملة ، فإذا حذف واحدٌ منها اكتفاء أو استغناء بذكره سابقاً قالوا بتقديره وتكلفوا لذلك وتعسفوا .

ولو أنهم أخذوا فى درس الكلام جملة لا ألفاظاً مفردة ، لوجدوا ما يغنى عن التقدير أو يجعله على كل حال مقبولا بعيداً عن التعسف . مثال ذلك استتار الفاعل حين يتقدم لفظه نحو : يحضر زيد ويدرس ويتعلم . . . إلخ فالفاعل مذكور مع الفعل الأول وهو نفسه فاعل الفعلين بعد .

والفاعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب لا يصح ولا يجوز أن يذكر وإنما تشير علامة التكلم والخطاب فى الفعل إليه فلا يقول قائل : أحضر أحمد ، أو تقوم على ، بنية اعتداد الاسم الظاهر فاعلا . فلو أن منهج الدراسة النحوية أخذ بدراسة المواضع التى لاحاجة فيها لذكر الفاعل لا ستغنى الدارس والمدرس كلاهما عن تجشم تلك الوعورة فى التقدير .

ومن أمثلة ذلك قضية تعلق الجار والمجرور بمحذوف . ذلك أن تعلقهما بمذكور والاهتداء إلى ذلك المتعلق هو فى حد ذاته من أوعر المسالك . لأن فهم وظيفة الاسم المجرور بالحرف قد انقلب فى النحو والحرف فصار جزءاً من الإضافة اطراداً لمقولتهم « الجر علم الإضافة » . وهو فى حقيقته مفعول لفعل أو شبه فعل لم يباشره وإنما وصل إليه بحرف الجر .

ولقد أصبح من الحديث المعاد القول : إن النحو قد ضاقت به السبل فأصبح يكاد يقتصر على مسائل الإعراب وأحواله ،أصولها وفروعها وأن الإعراب صار هو محور الدراسة النحوية.

أما انتحاء كلام العرب فى التراكيب والأساليب فقد تخفى خلف قضايا الرفع والنصب والخفض والجزم وعواملها فى الأسماء والأفعال. وقلما تلم كتب النحو بأمور الحذف والذكر والتقديم والتأخير والفصل والوصل والخبر والإنشاء وغير ذلك من أحوال التركيب إلا حيث يؤثر ذلك فى الإعراب ، وهذا بلا ريب خطأ منهجى هو الذى أسلم إلى ما أصبح موضع الشكوى من غلبة الإعراب على منهج النحو وموضوعه .

وليس المراد بهذا الكلام إهمال الإعراب أو الدعوة التى ربما دعا بها بعضهم إلى إلغاء الإعراب تسهيلا على الدارسين والناطقين بالعربية فى زعمهم . ولكن المراد بهذا أن يدرس الإعراب من حيث معناه ، ويعرف لكل حال من أحواله ما تدل عليه وما تعنيه

فى التركيب . وحين يعرف الدارس أن الرفع لما لا غنى عنه فى التركيب وأن الخفض لأدنى الأسماء مرتبة فيه ، مما يأتى لمجرد تعريف غيره به ونسبته إليه ، أو لما هو فى موقع المفعول ولكن الفعل لا يباشر أثره فيه أو يصل إليه بنفسه ، إذا عرف الدارس هذه المعانى وأمثالها رسخ فى فكره معنى الرفع وما أراده به الذين وضعوه من رفع مكانة الاسم أو الفعل الواقعين موقع الإسناد ماداما قد استقلا بهذا الموقع فلم يعتمدا على أداة كـ « إن » وأخواتها مع المسند إليه فى الجملة الاسمية ، وكحروف النصب والجزم فى الفعل المضارع .

إن من المهم حقاً أن تعود إلى هـذه الأسماء معانيها التى وضعها لها أهل العربية ابتداء . ذلك أن قولهم رفع ونصب وخفض وجزم مقصود به معنى من الأصل اللغوى لهـذه الألفاظ .

فالمرفوع موضعه من الكلام المرتبة الرفيعة التى لا يكون الكلام إلا بوجوده فيه ، والخفض للمرتبة المخفوضة التى لا يرقى فيها اللفظ إلى مرتبة الضرورة فى الكلام . والنصب مرتبة وسطى تتسع لمعان متعددة والجزم قطع للحركة من آخر الفعل المعرب لأنه إما قـد خرج إلى معنى الإنشاء أو أنه تحول إلى معنى غير معناه (انقلب إلى معنى المضى) أو لأنه فقد شطراً من دلالته الفعلية (الشرط) . ولولا خشية الإملال لجيء بالأمثلة التى توضح ذلك .

وقد يقال فى مثل هذا الكلام إنه ليس من التيسير بل هو تعقيد وزيادة فى مسائل النحو وقضاياه .

وقد يكون بعض هذا القول صحيحاً ، ولكن هذه الزيادة ليس مراداً بها أن تضاف إلى مناهج النحو للشداة والمبتدئين ، ولكن المراد أن يتفقه بها المدرسون والمتخصصون الذين إذا فقهوا مسائل النحو وأسسها وأصولها استطاعوا أن يعرضوها للدارسين واضحة سهلة ميسرة ، لأنها فى أذهانهم وأفكارهم كذلك واضحة بينة ، وليست مجرد عبارات استظهروها فليس لها فى واقع تفكيرهم من أثر إلا الإعنات والغموض والإبهام .

وإذا أريد تيسير تعليم النحو فلا بد أن يصار إلى البحث عما اصطنع فيه من مسائل وأبواب قاد إلى اصطناعها القياس المجرد بتسلسله البعيد عن واقع اللغة ، فاصطنع لها أمثلة وعبارات لم ترد فى كلام العرب ولم ترو فى المأثور .

مثال ذلك أجزاء من بحث التنازع والاشتغال وباب التدريب النحـوى ، وما اشتمل عليه كالإخبار بالذى فروعه من أوضح الأمثلة .

إن دراسة النحو وتدريسه ينبغى أن تقوم على دراسة التركيب جملة فى البداية ، حتى إذا وقف الدارس على ما ينبغى أن يقف عليه ، يصار إلى تبين أحـوال الألفاظ المفردة وعلاقتها بعضها ببعض وأثر ذلك فى حركات أواخرها .

وعندما يحيط الدارس علماً بألوان التركيب وضروبه وكيف يعبر المتكلم عن نفسه ، مخبراً أو منشئاً ، لا بد أن يعرض للأدوات من حروف وأشباه حروف وكيف تؤدى بها المعانى المختلفة .

حروف المعانى :

إن حروف المعانى من أهم أجزاء الكلام ، وعليها يتوقف جانب الدقة فى أداء معنى الكلام وفى فهمه وإدراك مراميه ، وهى خليقة أن تدرس على غير الصورة التى جرت عليها العادة ، إذ يكاد يقتصر على دراسة آثارها فى ما بعدها من ألفاظ وبخاصة أثرها الإعرابى ، ولا يكاد يلتفت إلى معانيها المختلفة والفروق التى تكون بين تلك المعانى كالفرق بين « ما » و « لا » فى النفى وبين هـل والهمزة فى الاستفهام ونحو ذلك .

ولابد أن يزاح ماران على بعض عبارات النحاة فى بيان معانى تلك الحروف من مثل قولهم فى « إذا » إنها ظرف لمـا يستقبل من الزمان ، خافض لشرطه منصوب بجوابه . هذا القول الذى يحفظه الدارسون ويرددونه من دون فهم لحقيقة معناه . ولو كشف لهم عنها لاهتدوا بها إلى مواضع استعمال إذا والفرق بينها وبين نظيراتها من أدوات الشرط والتعليق و « إن ولو » ونحوهما .

ومثل ذلك يقال فى « لم » بأنها حرف نفى وجزم وقلب . إن فهم معنى هـذه العبارة يجعل الدارس مدركاً لموضع استعمال « لم » والفرق بينها وبين قريناتها من حروف نفى الفعل ك « لا ولن ولما » .

ولا ريب أن العناية بمعانى حروف العطف ، ومواطن استعمال كل منها ، والمعانى التى تتردد فيها الواو مثلا ممـا يطلق دراسة العطف وحروفه من أسر انفراد الإعراب وتبعيته الظاهرة بها ومن صرف العناية إلى اشتراك حروف العطف فى ما يكون من إتباع ما بعدها لما قبلها فى الإعراب وحركاته فحسب

وفى الحق إن تيسير تعليم النحو وعلوم العربية عموماً ليس أمراً قائماً بذاته منقطعا عما سواه من أنماط التعليم وموضوعاته ، بل إنه يتصل بها أوثق الاتصال ويتفاعل معها كما يقال ، ويستعين بها فى تمهيد سبله وتيسير وسائله ، مثلما تستفيد هى من تيسير تعليم النحو وإتقان مادته وتسديد طريقته .

وإن مما يعين على ذلك أن تكون العربية الفصيحة هى لسان المعلم والمتعلم فى حجرات الدرس ، وأن تهجر العاميـــة فى مجال إلقاء الدروس وفى ما يجرى من مناقشات ومحاورات فى المحيط المدرسى . إن ذلك ينتج ألفة للعربية الفصيحة وانجـــذاباً إلى ما تمتاز به وما تشتمل عليه من آثار فيها ما فيها من فن التعبير الجميل الدقيق المتقن ، فيقبل المعلم والمتعلم على الاستزادة من ثقافتها ، ويعينه ذلك على إتقان اللغة فهماً لمـا يقرأ ، وقدرة على الأداء والإبانة والإفصاح ، ويسراً فى التواصل الفكرى والشعورى .

وبعد فهذه خواطر شتى فى تيسير تعليم النحو ، لعل فيها شيئاً من التذكير .(إن الذكرى تنفع المؤمنين)

الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى
عضو المجمع (العراق)